وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشـــرة اليوميـة

Thursday, 16 October, 2025

مركز الرصد والتحليل

أخبار الطاقة

النفط يتراجع بفعل مخاوف الفائض والتوترات التجارية

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

انخفضت أسعار النفط، أمس الأربعاء، موسعة خسائرها من الجلسة السابقة، حيث قيّم المستثمرون تحذير وكالة الطاقة الدولية من فائض في المعروض في عام 2026 والتوترات التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم، الولايات المتحدة والصين التي قد تُقلل الطلب.

انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 9 سنتات، أو 0.14 %، لتصل إلى 62.30 دولارًا للبرميل، بينما تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 3 سنتات، أو 0.05 %، لتصل إلى 58.67 دولارًا للبرميل.

أغلق كلا العقدين عند أدنى مستوياتهما في خمسة أشهر في جلسة التداول السابقة. وأعلنت وكالة الطاقة الدولية يوم الثلاثاء أن سوق النفط العالمي قد يواجه فائضًا في المعروض العام المقبل يصل إلى 4 ملايين برميل يوميًا، وهو فائض أكبر مما توقعته سابقًا، مع قيام منتجي أوبك+ ومنافسيها برفع الإنتاج واستمرار تباطؤ الطلب.

وقال إمريل جميل، كبير محللي النفط في بورصة لندن: "يركز السوق على فائض المعروض وسط مؤشرات متباينة على الطلب. كما أن انحسار المخاطر الجيوسياسية وتصاعد التوترات التجارية يزيدان من الضغوط على الأسعار".

ساد النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين، أكبر مستهلكين للنفط في العالم، خلال الأسبوع الماضي، حيث فرضت الدولتان رسوم موانئ إضافية على السفن التي تحمل بضائع بينهما. وسيؤدي ذلك إلى رفع تكاليف التداول وتعطيل تدفقات الشحن، مما قد يؤدي إلى انخفاض الناتج الاقتصادي. وقال توني سيكامور، محلل السوق لدى آي جي: "سيبقى التركيز منصبًا على التصعيد الأخير للتوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين وما يحمله من مخاطر على الاقتصاد العالمي".

اشتدت التوترات بين أكبر اقتصادين في العالم بعد أن أعلنت الصين الأسبوع الماضي عن توسع كبير في ضوابط تصدير المعادن النادرة، وتهديد الرئيس الأمريكي دونالد ترمب برفع الرسوم الجمركية على السلع الصينية إلى 100 % وتشديد قيود تصدير البرمجيات اعتبارًا من 1 نوفمبر.

وقال يانغ آن، المحلل في هايتونق للعقود الآجلة: "إلى جانب العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين وتقدم المحادثات، فإن مفتاح أسعار النفط الآن هو درجة فائض المعروض، الذي ينعكس في التغيرات في المخزونات العالمية".

وللحصول على نظرة على الطلب الأمريكي، ينتظر المتداولون بيانات المخزونات الأسبوعية. ومن المتوقع ارتفاع مخزونات النفط الخام الأمريكية الأسبوع الماضي، بينما من المرجح انخفاض مخزونات البنزين والمقطرات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويوقع المحللين ارتفاع مخزونات النفط الخام بنحو 200 ألف برميل في المتوسط خلال الأسبوع المنتهي في 10 أكتوبر. وترقب الأسواق صدور التقرير الأسبوعي للقطاع من معهد البترول الأمريكي، في وقت لاحق من الأربعاء، وبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية يوم الخميس. وقد تأخر صدور كلا التقريرين ليوم واحد بسبب عطلة يوم كولومبوس/يوم الشعوب الأصلية يوم الاثنين. في تطورات أسواق الطاقة قال رئيس شركة أرامكو السعودية وكبير إداريها التنفيذيين، أمين الناصر بأن الشركة يمكنها الإنتاج بالطاقة القصوى البالغة 12 مليون برميل يوميًا، مما يُكرّس مكانتها كمورد موثوق لإمدادات الطاقة العالمية. بلغ إجمالي إنتاج أرامكو من النفط 10.45 مليون برميل يوميًا في الربع الثاني من العام الجاري، بزيادة طفيفة عن الربع الأول، ونحو 3 % أعلى من الفترة نفسها من العام الماضي، بحسب التقرير المالي للشركة.

وعبر الناصر خلال مشاركته في منتدى "إنرجي إنتلجنس" بالعاصمة البريطانية لندن، عن تفاؤله حيال آفاق سوق النفط، مؤكدًا أن الطلب العالمي يتمتع بالمتانة كما أن العوامل الأساسية للسوق ما زالت "قوية"، متوقعًا أن يسجّل الطلب نموًا يتراوح بين 1.2 و1.4 مليون برميل يوميًا خلال العام المقبل، بما يتماشى مع التقديرات الصادرة عن منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في تقريرها الأخير. فيما يخص التوجهات المستقبلية، أكد الناصر أن "أرامكو" تتطلع إلى نمو كبير في قطاع الغاز، مما يمثل مواكبة للتحول العالمي نحو مزيج طاقة أكثر استدامة. في الكويت، تم الإعلان عن اكتشاف تريليون قدم من الغاز الطبيعي ونحو 350 مليون برميل من المكافئ النفطي. يعدّ حقل "جزة" البحري الجديد، ثالث اكتشاف بحري تحققه الشركة الكويتية، بعد حقل "النوخذة" و"الجليعة" ضمن مشروعها للحفر الاستكشافي البحري، الذي أطلقته العام الماضي.

وبينت نتائج الاختبارات الأولية للحقل الجديد الواقع على مساحة 40 كيلو مترًا، إنتاجًا يتجاوز 29 مليون قدم مكعب يوميًا من الغاز، وأكثر من 5 آلاف برميل يوميًا من المكثفات. من جهتها أبقت منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك على توقعاتها لنمو الطلب على النفط خلال عامين دون تغيير، في وقت تواجه فيه الأسواق تقلبات حادة بسبب التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين. حافظت "أوبك" على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على الخام خلال 2026 دون تغيير للشهر الثاني تواليًا عند 1.4 مليون برميل يوميًا، مدعومةً بنشاط اقتصادي قوي في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وعلى رأسها الصين والهند ودول أخرى في آسيا. كما ثبتت تقديراتها لنمو الطلب خلال العام الجاري عند نفس مستوياته البالغة 1.3 مليون برميل يوميًا للشهر السادس على التوالي. يعكس تقرير أوبك الشهري ثقةً المنظمة في أساسيات السوق العالمية، رغم التهديدات الأخيرة من الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بفرض رسوم جمركية جديدة على الصين، والتي أثارت مخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وبالتالي تراجع الطلب على الخام.

تلقت توقعات أوبك للسوق الدعم من تراجع مخزونات النفط التجارية في دول "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" بمقدار 500 ألف برميل يوميًا في أغسطس إلى 2793 مليون برميل، أي أقل بـ 92 مليون برميل عن متوسط خمس سنوات، وفق التقرير. من جهة أخرى، وقّعت شركتا سوناطراك الجزائرية ومداد للطاقة السعودية عقدًا بصيغة تقاسم الإنتاج لاستكشاف واستغلال المحروقات في محيط "إليزي" جنوب الجزائر. وسيتم تمويل إجمالي الاستثمارات المخطط لها لاستكشاف واستغلال هذه الرقعة بالكامل من قِبل "مداد" بمبلغ إجمالي 5.4 مليار دولار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بما في ذلك 288 مليون دولار مخصصة لاستثمارات البحث. تتطلع الشركتان إلى تحقيق إنتاج بإجمالي 933 مليون برميل نفط مكافئ، منها 125 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الموجه للتسويق، و204 ملايين برميل من المحروقات السائلة تتوزع على 103 ملايين برميل من غاز البترول المسال و101 مليون برميل من المكثفات مع نهاية للفترة التعاقدية. ويمتد العقد بين الشركتين لنحو 30 سنة قابلة للتمديد 10 سنوات، منها 7 سنوات للاستكشاف.

في وقت، خفضت وكالة الطاقة الدولية توقعات الطلب العالمي على النفط في 2026، في ظل التأثيرات السلبية للرسوم التجارية على الآفاق الاقتصادية الكلية، وتسارع التحول نحو السيارات الكهربائية. وعدّلت الوكالة تقديراتها للطلب العالمي في العام المقبل إلى 104.5 مليون برميل يوميًا، مقارنةً بتقدير سابق بلغ 104.6 مليون برميل يوميًا، كما خفضت تقديراتها للعام الجاري إلى 103.8 مليون برميل يوميًا، بعد أن كانت 103.9 مليون برميل، وذلك بحسب تقريرها الشهري الأحدث.

وقدرت الوكالة، نموًا في الطلب العالمي على النفط في 2026 بنسبة 0.7 % على أساس سنوي، أي ما يعادل 710 آلاف برميل يوميًا، متوقعة أن يبلغ الطلب العالمي 104.537 مليون برميل يوميًا في 2026، و103.838 مليون برميل يوميًا في 2025.

ورفعت الوكالة تقديراتها للإمدادات من خارج منظمة "أوبك" لعام 2026 إلى 73.2 مليون برميل يوميًا، مقارنة بـ73.1 مليون برميل سابقًا، فيما خفّضت توقعاتها للطلب على نفط "أوبك" إلى 25.4 مليون برميل يوميًا في 2026، نزولًا من 25.6 مليون برميل، وإلى 26.2 مليون برميل يوميًا في 2025 مقارنةً بـ26.3 مليون برميل في التقديرات السابقة.

توقعت وكالة الطاقة أن يتجاوز المعروض العالمي من النفط الطلب بنحو 4 ملايين برميل يوميًا خلال العام المقبل 2026، وهو فائض غير مسبوق على أساس سنوي، ما يشير إلى تخمة متزايدة في السوق بدأت بالفعل بالتراكم على متن ناقلات النفط. من جهته، رفع صندوق النقد توقعاته لنمو المنطقة العربية خلال 2025 و2026، والتي عبّر عنها قبل ثلاثة أشهر، فرفع للمرة الثانية توقعاته للنمو في الشرق الأوسط خلال العامين الحالي والمقبل، استنادًا إلى تحسن في أسعار النفط مقارنة بتقديراته السابقة، وتسارع أداء الاقتصاد السعودي الذي يُعد الأكبر في المنطقة.

وقال الصندوق في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر الثلاثاء إنه من المتوقع تسارع النمو في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مع تلاشي آثار اضطرابات إنتاج النفط والشحن، وتراجع آثار الصراعات الدائرة.

جاءت التوقعات الجديدة لنمو اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2025 مرتفعة بمقدار 0.1 نقطة مئوية إلى 3.3 % مقارنة بنسخة شهر يوليو الماضي من التقرير التي كانت عند 3.2 %. أما بالنسبة لعام 2026 فيرى الصندوق أن نمو المنطقة سيتسارع إلى 3.7 %، بينما كانت توقعاته خلال يوليو عند 3.4 % فقط.

كما رفع صندوق النقد الدولي توقعاته للاقتصاد العالمي، مشيرًا إلى استمرار قدرته على الصمود أمام العواصف التجارية رغم تصاعد التوترات وحالة عدم اليقين. وأرجع الصندوق هذا التحسن إلى تحول السياسات النقدية نحو مزيد من التيسير، وضعف الدولار الذي منح الاقتصادات الناشئة متنفسًا لمواجهة الضغوط التضخمية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

في تحديثٍ لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، رفع الصندوق توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لعام 2025 إلى 3.2 % بزيادة قدرها 0.2 نقطة مئوية مقارنة بتقديرات يوليو الماضي، في ثاني تعديل صعودي على التوالي. كما أبقى على توقعاته لنمو 2026 دون تغيير عند 3.1 %، مشيرًا إلى أن الاقتصاد العالمي ما يزال محافظًا على مرونته رغم مؤشرات التباطؤ المتزايدة.

من جانبه، قال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باو أن السياسة النقدية أمام مفترق طرق محفوف بالمخاطر، مضيفًا أن التصورات بشأن سوق العمل الأمريكية لا تزال في مسار نزولي، وأكد أن البيانات "لا تُظهر تحسنًا منذ سبتمبر.

وألمح إلى أن آفاق التضخم والوظائف لم تتغير كثيرًا منذ اجتماع الفيدرالي الأخير في سبتمبر، لكنه أكد أن مخاطر تراجع التوظيف ازدادت. وأوضح أنه رغم غياب البيانات الرسمية بسبب الإغلاق الحكومي الفيدرالي، فإن "الأدلة المتاحة تشير إلى بقاء معدلات التسريح والتوظيف منخفضة، مع استمرار تراجع نظرة الأسر لتوافر الوظائف، وصعوبة التوظيف لدى الشركات". كما أوضح باول أن البيانات تشير إلى أن الرسوم الجمركية تزيد الضغوط التضخمية. وهو ما يدعم توقعات المستثمرين بخفض آخر لأسعار الفائدة هذا الشهر.

وأشار باول، في كلمته أثناء اجتماع الرابطة الوطنية لاقتصاديات الأعمال في فيلادلفيا، إلى أن مؤشرات النمو الاقتصادي قبل الإغلاق الحكومي كانت إيجابية، وأن مسار السياسة النقدية مرهون بالبيانات وتقييم المخاطر. وأكد باول مجددًا أنه: "لا يوجد مسار خالٍ من المخاطر للسياسة النقدية، ونحن نحاول الموازنة بين أهداف التوظيف واستقرار الأسعار".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

الحكومة الروسية: نوفاك وعبد العزيز بن سلمان يناقشان مشروعات مشتركة في الغاز والطاقة

ناقش ألكسندر نوفاك، نائب رئيس الوزراء الروسي، والأمير عبد العزيز بن سلمان، وزير الطاقة السعودي، بصفتهما الرئيسين المشاركين لـ«اللجنة الحكومية المشتركة»، قضايا التعاون الراهنة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وفقاً لما ذكره المكتب الإعلامي للحكومة الروسية.

وأضاف المكتب: «جرى إيلاء اهتمام خاص للتعاون في قطاع الطاقة. وأكد نائب رئيس الوزراء أن الإجراءات الجماعية في إطار (أوبك بلس) تخدم المصالح الوطنية طويلة الأجل، وتساهم في تعزيز اقتصاد البلدين. كما ناقش الطرفان فرص تطوير مشروعات مشتركة في مجالات الغاز الطبيعي المسال والطاقة الكهرومائية والطاقة النووية».

ووفق «إنترفاكس»، فقد عُقد الاجتماع على هامش «منتدى أسبوع الطاقة الروسي الدولي»، قبيل اجتماع «اللجنة الحكومية الروسية - السعودية المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني»، وعقد «منتدى الأعمال الروسي - السعودي»، المقررين يومي 5 و6 نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل في السعودية.

وذكرت «إنترفاكس» أن حجم التبادل التجاري بين البلدين شهد نمواً بنسبة 62.7 في المائة العام الماضي. ويشهد التعاون الاستثماري تطوراً إيجابياً، حيث تضاعفت الاستثمارات الروسية المتراكمة في السعودية 6 أضعاف خلال العام، وارتفعت الاستثمارات السعودية في روسيا بنسبة 11 في المائة.

وعلى مدار السنوات العشر الماضية، نُفّذ أكثر من 40 مشروعاً استثمارياً مشتركاً في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والنقل والبنية التحتية والبتروكيماويات وغيرها من القطاعات الاقتصادية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

المجر تنتقد سياسة الطاقة للاتحاد الأوروبي في مؤتمر بموسكو

الشرق الأوسط

صرح وزير خارجية بودابست، بيتر زيجارتو، خلال زيارة لموسكو، الأربعاء، بأن المجر ستعاني في حال انقطاع إمدادات الطاقة الروسية عنها، مؤكداً أن بلاده لن تقبل أي ضغوط خارجية عند اتخاذ القرارات المتعلقة بإمداداتها من الطاقة.

وحضر زيجارتو منتدى أسبوع الطاقة الروسي، حيث اجتمع وزراء دفاع حلف الناتو في بروكسل، لمناقشة المساعدات العسكرية لأوكرانيا، مما يُبرز اختلافات بودابست مع معظم أعضاء الحلف الآخرين في التعامل مع موسكو. وواصلت المجر اعتمادها على الطاقة الروسية منذ بداية الصراع في أوكرانيا، مما أثار انتقادات من عدد من حلفاء الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي «الناتو».

وقال زيجارتو، للصحافيين في موسكو، إن المصلحة الوطنية لها الأولوية بالنسبة لبودابست فيما يتعلق بإمدادات الطاقة.

وأضاف: «لم تخذلنا روسيا قط. لقد وصلت الإمدادات... وكنا نحترم العقود دائماً. وسؤالي الوحيد هو: لماذا يجب علينا قطع هذه العلاقة؟!».

في سياق منفصل، نقلت وكالة «إنترفاكس» للأنباء عنه القول إن روسيا زودت المجر بنحو 3.6 مليون طن متري من النفط، حتى الآن، هذا العام، وستصدِّر ما بين 5 ملايين طن، أو 100 ألف برميل يومياً، و5.5 مليون طن في عام 2025.

وقال الوزير المجري إن المجر تخطط للحفاظ على هذا المستوى في عام 2026.

تفاقم الخلاف بين المجر وبروكسل

رفضت المجر خطط المفوضية الأوروبية للتخلص التدريجي من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الروسي والغاز الطبيعي المُسال بحلول نهاية عام 2027، مما أدى إلى تعميق الخلاف مع بروكسل بشأن العلاقات مع موسكو.

ووقَّعت المجر اتفاقية مُدتها 15 عاماً في عام 2021 مع روسيا لشراء 4.5 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، وزادت مشترياتها من شركة غازبروم، العام الماضي، حيث استوردت نحو 7.5 مليار متر مكعب من الغاز الروسي، عبر خط أنابيب «ترك ستريم». وتستورد المجر أيضاً معظم نفطها الخام من روسيا عبر خط أنابيب دروغبا، الذي يمر عبر بيلاروسيا وأوكرانيا إلى المجر وسلوفاكيا. كما تنقل شركة تشغيل خطوط الأنابيب الكرواتية «جاناف» النفط الخام إلى مصافي مجموعة الطاقة المجرية «مول». وقال زيجارتو: «بروكسل تريد منا قطع أحد خطي الأنابيب، في إطار سياسة التنويع الاقتصادي». وتابع: «كيف يمكن اعتبار وجود خط أنابيب واحد، بدلاً من خطين، أكثر أماناً؟! هذا جنون».

وصرح الرئيس الأميركي دونالد ترمب، الشهر الماضي، بأنه سيحث المجر على التوقف عن شراء النفط الروسي، في إطار مسعى للضغط على حلفاء «الناتو» لقطع علاقات الطاقة مع موسكو بسبب حربها مع أوكرانيا. وردَّ رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان بأن قطع الطاقة الروسية سيكون كارثة على اقتصاد المجر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

روسيا تـردّ علـى أميركا بشـأن مخـاوف ترمـب مـن نقـص إمـدادات البنزيـن

الشرق الأوسط

قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، الأربعاء، إن إمدادات البنزين في السوق المحلية مستقرة رغم وجود بعض المشكلات.

وكان نوفاك يرد على سؤال عن تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترمب، التي حذّر فيها من انهيار الاقتصاد الروسي وسط طوابير طويلة على البنزين في بعض المناطق.

وقال ترمب، يوم الثلاثاء، إنه ينبغي لبوتين تسوية حرب أوكرانيا، واصفاً إياها بأنها تُسيء إلى صورة روسيا. وأضاف: «هناك طوابير طويلة للحصول على البنزين، والاقتصاد الروسي على وشك الانهيار».

وارتفعت أسعار البنزين، التي تخضع لمراقبة صارمة من قِبل السلطات، بنسبة 10.2 في المائة منذ بداية العام، ويعود ذلك جزئياً إلى سلسلة من الهجمات بطائرات مُسيّرة أوكرانية على مصافي النفط الروسية.

ويوم الاثنين الماضي، صرّح وزير المالية الروسي أنطون سيلوانوف، بأنه واثق بالتغلب قريباً على أزمة نقص البنزين التي تسببت في ارتفاع أسعار الوقود بمحطات الوقود.

وقال سيلوانوف: «الأهم هو توفّر البنزين في محطات الوقود. صحيح أن الأسعار ارتفعت، لكن مهمتنا هي ضمان إمداد المناطق بمنتجات البترول حتى لا تتأثر اقتصاداتها وقطاعاتها الاجتماعية».

وأضاف: «فيما يتعلق بمسألة أسعار الوقود تحديداً في بعض المناطق، من الواضح وجود بعض القيود على العرض حالياً، وأنا واثق بإمكانية التغلّب عليها في المستقبل القريب».

وأظهرت بيانات من مصادر في القطاع وحسابات «رويترز»، أن صادرات روسيا من المنتجات النفطية المنقولة بحراً انخفضت بنسبة 17.1 في المائة خلال سبتمبر (أيلول) الماضي، مقارنةً بأغسطس (آب)، لتصل إلى 7.58 مليون طن متري، وذلك بسبب تراجع إنتاج الوقود نتيجة تأثر عدد من المصافي بهجمات طائرات مُسيّرة.

وتعرَّض عدد من المصافي الرئيسية لهجمات بطائرات مُسيّرة، خلال شهري أغسطس وسبتمبر، بما في ذلك مصفاة «كيريشينفتيورغسينتيز»، التابعة لشركة «سورجوت نفت غاز»، ومصفاة «فولغوغراد» التابعة لشركة «لوك أويل»، ومجموعة مصافي «سامارا»، التابعة لشركة «روسنفت».

وأفادت مصادر في السوق بأن الانقطاعات غير المخطط لها في عدد من المصافي الرئيسية أدّت إلى تقليص صادرات الوقود وزيادة شحنات النفط الخام.

ويشهد الاقتصاد الروسي تباطؤاً هذا العام، وتتوقع الحكومة نمو الناتج المحلي الإجمالي واحداً في المائة بعد نموه 4.3 في المائة في 2024 و4.1 في المائة في 2023. وفي المقابل، خفّض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد الروسي في 2025 من 0.9 في المائة إلى 0.6 في المائة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

إندونيسيا تعيد فتح سوق أرصدة الكربون أمام المشترين الأجانب

الشرق الأوسط

أعادت إندونيسيا فتح سوق أرصدة الكربون الخاص بها أمام المشترين الأجانب، لتُنهي بذلك سنوات من الغموض الذي عرقل تطوير القطاع.

ويمكن بيع الأرصدة الناتجة عن المشاريع الإندونيسية لمشترين دوليين يتطلعون للتعويض طواعية عن انبعاثاتهم، وفق مرسوم رئاسي جرى التوقيع عليه في العاشر من أكتوبر (تشرين الأول) الحالي، وفقاً لوكالة «بلومبرغ».

ويجب التحقق من عمليات التعويض من جانب كيانات معتمَدة باستخدام معايير دولية، ويمكن أن تسهم في تحقيق الأهداف المناخية الخاصة بإندونيسيا.

ويقدم المرسوم إيضاحاً للمستثمرين الدوليين، بعد سنوات من عدم اليقين الذي عرقل تطوير سوق الكربون الإندونيسية.

وعلّقت الدولة، الواقعة في جنوب شرقي آسيا - التي لديها أكبر مساحة من الغابات المطيرة في العالم - بيع أرصدة جديدة للمشترين الأجانب قبل سنوات قليلة ماضية؛ لمراجعة دورها في تلبية أهدافها المناخية الخاصة.

كان الرئيس الإندونيسي برابو سوبيانتو، الذي طرح خطط إنفاق طموحة منذ تولّيه منصبه، العام الماضي، قد روَّج لأرصدة الكربون على أنها مصدر محتمل للإيرادات الحكومية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

«دانة غاز» و«نفط الهلال» تُعززان إنتاج غاز «خور مور» في كردستان العراق

قالت شركتا «دانة غاز» و«نفط الهلال» الإماراتيتان، الأربعاء، إنهما عزّزتا الطاقة الإنتاجية في حقل «خور مور» للغاز في العراق بنسبة 50 في المائة، مع الانتهاء المبكر من مشروع (خور مور 250) بإقليم كردستان العراق.

ويبلغ إجمالي الاستثمارات في المشروع 1.1 مليار دولار، وفقاً لبيان صحافي، أوضح أن بنك الشارقة و«مؤسسة تمويل التنمية التابعة» للولايات المتحدة، قاما بتمويل استثمارات المشروع، إضافة إلى حصيلة سندات «بيرل بتروليوم» الصادرة العام الماضي، والبالغ قيمتها 350 مليون دولار.

ووفقاً لبيان صادر عن الشركتين، جرى الانتهاء من المشروع قبل 8 أشهر من الموعد المقرر في الجدول الزمني المعدل، وسيُضيف 250 مليون قدم مكعبة قياسية يومياً إلى سعة المعالجة، أي زيادة بنسبة 50 في المائة على السعة الحالية، ما يزيد من إجمالي إنتاج حقل «خور مور» إلى 750 مليون قدم مكعبة يومياً.

وأضاف البيان، أنه من المتوقع أن «يُسهم الغاز المنتج من المشروع في تلبية طلب الطاقة المتنامي في إقليم كردستان العراق وجميع أنحاء البلاد... وستنتج المنشأة الجديدة نحو 7 آلاف برميل من المكثفات و460 طناً من الغاز البترولي المسال يومياً، تعزيزاً للإنتاج اليومي الحالي البالغ 15.200 ألف برميل من المكثفات و1.070 طن من الغاز البترولي المسال».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أمين عام «أوبك» يكرر دعوته للاستثمار في النفط والغاز

الشرق الأوسط

دافع الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) هيثم الغيص، الأربعاء، عن أهمية دور النفط في توفير إمدادات طاقة آمنة، موضحاً أن النمو الاقتصادي، والزيادة السكانية، والتطور التكنولوجي، كلها عوامل تُشير بوضوح إلى أن العالم سيحتاج إلى طاقة أكبر بكثير مما يستهلكه حالياً.

ولطالما أكدت «أوبك»، التي تمثل نحو ثلث إمدادات النفط العالمية، أن الطلب على النفط سيستمر في الارتفاع لعقود.

وتوقع الغيص، في حديثه خلال مؤتمر أسبوع الطاقة الروسي في موسكو، أن «يظل النفط يمثل نحو 30 في المائة من مزيج الطاقة العالمي بحلول عام 2050، وأن ينمو الطلب على الطاقة الأولية بنسبة 23 في المائة بحلول ذلك الوقت».

ودأبت «أوبك» على الدعوة إلى زيادة الاستثمارات في صناعة النفط، وذكرت في تقرير صدر في يوليو (تموز) الماضي، أن القطاع يحتاج إلى إنفاق 18.2 تريليون دولار بحلول عام 2050، مقارنةً بـ17.4 تريليون دولار قدَّرتها العام الماضي.

وتضخ مجموعة «أوبك بلس»، التي تضم «أوبك» وحلفاء من بينهم روسيا، المزيد من النفط لتلبية زيادة الطلب العالمي على النفط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

السعودية والهند تعززان التعاون في قطاعي الكيماويات والبتروكيماويات

الاقتصادية

بحثت السعودية والهند آفاق تعزيز التعاون في قطاعي الكيماويات والبتروكيماويات واستكشاف فرص شراكات محتملة بين الجانبين، بحسب ما أعلنته وزارة الكيماويات والأسمدة الهندية في بيان اليوم الأربعاء. قالت الوزارة الهندية إن اجتماعا ثنائيا بين إدارة الكيماويات والبتروكيماويات، التابعة لها، ووزارة الصناعة والثروة المعدنية السعودية ركزت مناقشاته على تعزيز التعاون الثنائي وتشجيع الاستثمارات واستكشاف مجالات جديدة للتعاون في قطاعي الكيماويات والبتروكيماويات.

يشكل إسهام المواد الكيميائية والبتروكيماويات في حجم التجارة الثنائية بين البلدين، البالغ 41.88 مليار دولار، نحو 10%، بحسب الإحصاءات الهندية، أي نحو 4.5 مليار دولار.

تمثلت صادرات السعودية إلى الهند في الوقود والأسمدة واللدائن والصناعات الكيماوية، فيما تمثلت الواردات في العربات والحبوب وآلات وأجهزة وأدوات آلية.

زيادة التعاون عبر سلسلة القيمة

أكد الجانبان أوجه التكامل في قطاع الكيماويات والبتروكيماويات في البلدين "حيث تمثل البتروكيماويات قوة سعودية، والكيماويات المتخصصة نقطة قوة هندية. وقد تم الاتفاق على تعزيز التعاون بين الجانبين للاستفادة من هذا الترابط".

وناقشا فرص زيادة التعاون عبر سلسلة القيمة في مجال الكيماويات والبتروكيماويات "بما في ذلك الاستثمارات في مناطق الاستثمار في مجال البترول والكيماويات والبتروكيماويات في الهند، والشراكات المحتملة بين الشركات الكبرى في كلا البلدين". ترأس الوفد السعودي المهندس خليل بن سلمة، نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية لشؤون الصناعة، وقاد الجانب الهندي نيفديتا شوكلا فيرما، سكرتيرة إدارة الكيماويات والبتروكيماويات.

تعاون في البحث والتطوير

جرى الاتفاق على التعاون في مجال البحث والتطوير وتنمية المهارات في هذا القطاع. بحسب البيان، فقد أكد الجانبان "التزامهما ببناء شراكة مستدامة وذات منفعة متبادلة في قطاع الكيماويات والبتروكيماويات، ما يعزز العلاقات الإستراتيجية والاقتصادية".

تُعد السعودية رابع أكبر شريك تجاري للهند. أما الهند فهي ثاني أكبر شريك تجاري للسعودية، بحسب بيانات الوزارة الهندية.

قفزت الاستثمارات الهندية في السعودية 460% خلال عام 2023 على أساس سنوي، لتبلغ 2.1 مليار ريال كأعلى مستوى في السعودية، بحسب أحدث بيانات لوزارة الاستثمار السعودية. بلغ صافي تدفقات الاستثمارات الهندية في السعودية 1.9 مليار ريال خلال 2023، مرتفعة 780% على أساس سنوي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

عقوبات أميركية تربك حركة النفط والناقلات تغير مسارها بعيداً عن الصين

الشرق

تبحث ثلاث ناقلات نفط عملاقة كانت في طريقها إلى ميناء ريتشاو عن مراسي بديلة، بعدما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الميناء الذي يستقبل نحو عُشر واردات الصين من النفط.

تشير بيانات تتبع السفن التي جمعتها "بلومبرغ" إلى أن ناقلتين من فئة الناقلات العملاقة جداً، القادرتين على نقل ما يصل إلى مليوني برميل، تُظهران ميناء نينغبو تشوشان قرب شنغهاي كوجهة لهما، فيما تتجه الناقلة الثالثة حالياً نحو ميناء تيانجين شمال البلاد.

تقع محطة "ريتشاو شيوهوا كرود أويل تيرمنال" (Rizhao Shihua Crude Oil Terminal)، التي أدرجتها واشنطن على قائمتها السوداء الأسبوع الماضي لدورها في استقبال النفط الإيراني، في مقاطعة شاندونغ، التي تُعد مركز صناعة التكرير في الصين.

ويُعد ميناء "ريتشاو"، المملوك جزئياً لشركة "ساينوبك" (Sinopec)، البوابة الرئيسية لواردات النفط الخام الأجنبي الخاصة بالشركة العملاقة المعروفة أيضاً باسم "تشاينا بتروليوم آند كيميكال" (China Petroleum & Chemical)، ويرتبط بعدة منشآت تابعة لها عبر شبكة أنابيب طويلة.

وجهات بديلة لناقلات النفط

تحمل الناقلة "سفيريكال" نحو مليوني برميل من النفط البرازيلي، فيما تنقل الناقلة "نيو فيستا" ما يقارب 1.8 مليون برميل من خام أبوظبي، وتتجه كلتاهما إلى ميناء نينغبو تشوشان. أما الناقلة "هابشان"، التي تشحن حوالي 1.9 مليون برميل من أفريقيا، فقد حددت وجهتها إلى ميناء تيانجين.

اقرأ أيضاً: العقوبات الأميركية تهدد بخفض معدلات تشغيل مصافي نفط صينية

إلى جانب تحويل مسار الناقلات إلى موانئ بديلة، يمكن أن يُعاد تفريغ الشحنات التي كانت متجهة إلى ميناء ريتشاو على متن سفن أصغر، لتُنقل إلى مصافي "ساينوبك" الممتدة على طول نهر يانغتسي، والتي تتلقى عادةً إمداداتها النفطية عبر خط الأنابيب القادم من الميناء في مقاطعة شاندونغ، بحسب مذكرة أصدرتها شركة "إنرجي أسبكتس" (Energy Aspects) الأسبوع الماضي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ترمب: الهند تعهدت بالتوقف عن شراء النفط الروسي

الشرق

قال الرئيس الأميركي دونالد ترمب إن رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي أكد له أن بلاده ستتوقف عن شراء النفط الروسي، ما يشير إلى إمكانية التوصل لحل الخلاف القائم بين البلدين حول هذه المسألة.

لن يتم هذا الإجراء بصورة فورية وفق ما أشار ترمب للصحفيين في البيت الأبيض، إذ قال إن الهند "لا يمكنها التوقف عن شراء النفط الروسي على الفور"، موضحاً أن "الأمر يحتاج إلى بعض الوقت، لكن العملية ستنتهي قريباً".

وتابع ترمب: "لم أكن راضياً عن شراء الهند للنفط، وقد طمأنني مودي اليوم أنهم لن يشتروا النفط من روسيا. إنها خطوة كبيرة. والآن عليّ أن أجعل الصين تفعل الشيء نفسه".

أصبحت الهند أكبر مشترٍ للنفط الروسي المنقول بحراً، إذ ساعد الخام مُخفض السعر ثالث أكبر دولة استهلاكاً للنفط في العالم بالسيطرة على تكلفة الواردات، خاصة بعد إحجام الدول الغربية عن شرائه في أعقاب حرب أوكرانيا.

أثارت هذه الخطوة استياء إدارة ترمب، التي ضاعفت الرسوم الجمركية على الهند إلى 50%، لتصبح من أعلى المعدلات في العالم. كما أعرب ترمب عن استعداده لفرض تعريفات جمركية شاملة على الهند والصين للضغط عليهما في هذه المسألة.

رغم الضغوط الأميركية، واصلت الهند شراء النفط الروسي، وأكدت في سبتمبر الماضي عزمها مواصلة القيام بهذا الأمر.

وقالت وزير المالية الهندية نيرمالا سيتارامان آنذاك، أنه "في ما يتعلق بالدول التي نشتري منها النفط، لا سيما أنه من أكبر بنود إنفاق العملة الصعبة وندفع فيه مبالغ ضخمة، إذ يعد الأعلى تكلفة في ما يخص الواردات، فعلينا اختيار الأنسب لنا. سنواصل الشراء بلا شك".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.